

الإنقاذ الوطني



ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء

رقم (11) لسنة 2015 ميلادية

باستعدادات مكتب بالهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الإجتماعية

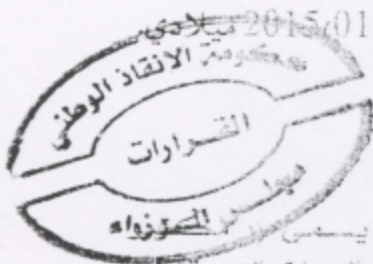
مجلس الوزراء

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 1980 ميلادية ، بشأن الضمان الإجتماعي وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 1987 ميلادية ، بشأن المعاقين .
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 1998 ميلادية ، بشأن صندوق الرعاية الإجتماعية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2010 ميلادية ، بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة الإنقاذ .
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014 ميلادية، في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (120) لسنة 2012 ميلادية ، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الشؤون الإجتماعية وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى كتاب السيدة / وزير الشؤون الإجتماعية رقم (106) المؤرخ في 08/12/2014 ميلادي .
- وعلى مقرر مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثالث لسنة 2015 ميلادي .
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء المكلف رقم (12) المؤرخ في 19/01/2015 ميلادي .

قرر

مادة (1)

يستعدت مكتب بالهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الإجتماعية يسمى بـ (متابعة شؤون العجزة والمسنين) يتبع الوزير مباشرة ويتولى متابعة الجهات التي تتولى تقديم الخدمات لتلك الشريحة وله على وجه الخصوص مايلي:-





1. متابعة التشريعات ذات العلاقة بالعجزة والمسنين واقتراح مايتطلب تعديله بالتنسيق مع الجهات التي تتولى تقديم الخدمة مع مكتب المستشارين وإدارة التخطيط والدراسات وتقييم الأداء بالوزارة.
 2. إجراء الزيارات على الجهات التي تتولى الخدمة بالتنسيق مع إدارة التفتيش والمتابعة بالوزارة.
 3. التأكد من أن الخدمات والمعدات المقدمة لشريحة المسنين بما تتفق والمعايير العلمية المعمول بها.
 4. رئاسة اللجان المشكلتة لتقصي الحقائق حول الشكاوى المقدمة من شريحة العجزة والمسنين أو الاشتراك فيها بحسب الأحوال.
 5. المساعدة في إقامة الدورات العلمية والملتقيات والمؤتمرات الخاصة بشؤون العجزة والمسنين.
- مادة (2)
- يحمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .



صدر بتاريخ 1 / 12 / 2015 م
 الموافق 12 / 1 / 2015 م
 حليمة